



# جمعية العلوم الاقتصادية

---

أثر العقوبات على المصرف التجاري السوري  
28 تشرين الثاني 2006

د. دريد درغام  
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام  
للمصرف التجاري السوري

## تدهور العلاقات بين بلدين قد يؤدي إلى

---

- تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي
- تأثير أو انقطاع التعاون الاقتصادي والاجتماعي
- تجميد أرصدة

# عقوبات أمريكية ظالمة لأغراض سياسية

2003: قانون معاقبة سورية

2004: التهديدات الأمريكية بمقاطعة المصرف التجاري السوري بعد اتهامه بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب؟ رافقها مقاطعة مصارف أمريكية وبعض المصارف الأخرى بالترهيب غير المباشر

2005: قرار مقاطعة المصرف التجاري السوري:

- منع التعامل بالدولار بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام النظام المالي الأمريكي
- تشجيع وترهيب ضمني كي تتخذ الدول الأخرى ذات القرار
- تهديد جميع المصارف غير الأمريكية باتخاذ قرارات مشابهة ضدها إذا قامت باستخدام النظام الأمريكية لتحويلات مباشرة أو غير مباشرة بالدولار لصالح المصرف التجاري السوري

## هل تؤثر هذه العقوبات على نمو سورية الاقتصادي؟ بالتأكيد...كيف؟

---

سيؤثر الاحتكار الأمريكي المباشر وغير المباشر لبعض التجهيزات والبرمجيات على تسريع النمو الاقتصادي السوري إجبار بلد على تحويل احتياطاته التي كانت تركز على الدولار إلى عملات أخرى قد تتسبب بخسائر كبيرة في ظل الضغوط الأمريكية ضد تس لا يمكن الاعتماد على المصارف الخاصة الحالية في تنفيذ العبء الكبير الملقى حالياً عليه يخشى في حال استمرار تلك المقاطعة أن تنامي أشكال غير قانونية من الأعمال التجارية أو التحويلات وهو أمر لا ترغب به سورية أو أمريكا أو باقي دول العالم

## لماذا تعاقب سورية رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة؟

---

- تحديث النظام الضريبي (آخر قرار يعود إلى 2003)
- تخفيض سقف ضراب الدخل من 63% إلى 28%
- تخفيض الرسوم الجمركية (1-5% للمواد الأولية)
- تحديث تشريعات كافة المصارف العامة
- إنشاء سوق الأوراق المالية وهيئة التأمين (9 مرخصة منها  
6 تعمل)

# لماذا يعاقب التجاري السوري؟ رغم جهوده في:

الشروع بأتمتة المصرف منذ نهاية 2004 وإعاقتها تعني مزيداً من التعامل بالنقد الورقي؟

تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال

إعادة هيكلة المصرف ومعالجة مشاكل البطالة المقتعة

منذ عدة سنوات ورغم المنافسة والضغط تتزايد أرباح المصرف الفعلية من 4 مليار عام 2004 إلى 17 مليار ل س عام 2005. وكان من الممكن تحقيق أرباح أكبر بغياب العقوبات

رفضت الولايات المتحدة جميع الدعوات لتقديم ولو دليل واحد أو إرسال لجنة من جمعية المصرفيين الأمريكيين للتحقق من أننا لم ولا نخفي أي شيء

كان الاتهام الدائم في التشدد على حركة الأموال مصرفياً. فجأة أصبح الاتهام معكوساً!

**استند الاتهام إلى عدم قدرة الجهاز الرقابي والتشريعي على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سورية وفي الوقت ذاته طالب باستعمال المصارف الخاصة الخاضعة لذات القوانين بدلاً من ت س!**

المصرف التجاري السوري اللبناني يخضع للقوانين اللبنانية التي يشهد لها منذ سنوات بالفعالية مما أزال اسم لبنان من قائمة الدول المتهممة سابقاً بغسل الأموال. فلماذا يعاقب أيضاً؟

## المآخذ التقليدية على القطاع المصرفي السوري؟

- تكديس السيولة: تطلب الخاصة (سندات خزينة...) لتوظيف سيولتها؟ كنا ستة متذمرين أصبحنا 15
- التشدد على حركة الأموال من وإلى سورية وفي سياسات التسليف
- اقتصار التسليف على القصير الأجل أو المضمون
- ضعف في القدرة على جذب الودائع الطويلة الأمد (بالعملات المحلية والأجنبية)
- عدم وجود انتشار جغرافي واسع وتركز في مدن كبيرة
- انتشار التعامل بالكاش وضعف خدمات الدفع الإلكتروني: ضعف القدرة الشرائية، نقص البنية التحتية، التهرب الضريبي+الرغبة بالاحتفاظ بالعملة الأجنبية

## ونضيف مأخذ جديدة:

---

- عدم انتهاء ورشات الإصلاح المصرفي
- اقتصار خدمات المصارف الجديدة على نوعيات خاصة
- انتشار ورشات الإصلاح في المصرف المركزي والمصارف العامة ومصارف خاصة وليدة وبالتالي صعوبة الضبط الحقيقي للإيقاع.

## وماخذ أيضاً على

التجاري رغم الزيادة الكبيرة بالأرباح ولذلك لا ندعي النجاح الكافي  
قدرة النظام المصرفي على تجنب المخاطر؟ كنا الأكثر تشدداً في تجنب المخاطر فخرنا قبل  
التحولات في السنوات الأخيرة معظم زبائننا لصالح مصارف الدول المجاورة؟ ولذلك:  
قبل تطبيق الوصفات والمعايير الجهاز لنجرب أن نكون أكثر واقعية في اقتباس ما ينسجم مع  
بيئتنا لمواجهة مختلف مخاطر:

الائتمان: معضلة في ظل غياب مركزية مخاطر وطنية وإقليمية!!!  
التشغيل: تكثيف التدريب والتوعية (والرقابة لضمان حسن الالتزام والمنافسة العادلة)  
السوق: عوامل داخلية وخارجية غنية عن التعريف

يجب الالتزام بالمعايير الدولية: ولكن هناك خصوصيات وضرورة لاعتبار الزمن اللازم لنشر  
الثقافة المصرفية! (القطاع غير الرسمي ودوره في البلدان النامية أثناء فترات التحول)

## تجربة التجاري السوري؟

لعب دوراً محورياً أثناء الحصرية وما زال في ظل المنافسة أثبت أنه قادر على المنافسة ويسعى لبناء البنية اللازمة لمنافسة أقوى رغم كل الضغوط الداخلية والخارجية ويحاول الإجابة على الأسئلة الصعبة:

- أي الفرص أجدى على الأمد البعيد؟
- كيف نعيد الهيكلة بعد عقود من الروتين؟
- كيف نعالج البطالة المقنعة؟
- كيف نربط الحوافز بالإنتاجية وإمكانية التعميم؟
- كيف نوائم بين مزيد من الأرباح وتخفيض للمخاطر؟

## ونعود إلى السؤال الأساسي؟ عند تدهور العلاقات: عادة تجمد أرصدة، أما الآن ولأول مرة في التاريخ كيف يمنع مصرف من التعامل بعملة عالمية؟

يفترض علم الاقتصاد تقلبات العملة تجاه عملات أخرى **Hedging**، ولكنه لا يفترض بأي شكل إمكانية منع صاحب محفظة من التعامل بعملة يفترض بها عالمية ومضمونة له بالتعامل أسوة بغيره من المتعاملين

هذه سابقة خطيرة لأنها تزود الدول المصدرة للعملات العالمية بسلاح أكثر فتكاً من أي سلاح آخر وقد يستخدم بشراسة ضد الدول النامية "غير المطيعة" (وهنا نعود إلى هواجس كينز في الأربعينيات) في البحث عن مؤسسات إصدار مستقلة عن الدول القومية إن قبول هذا الإجراء أو السكوت عنه قد يؤدي إلى تكثيف اتباعه مما يعني بلبله حقيقية في النظام النقدي العالمي

كونها مصدر لعملة عالمية رئيسية، فإن قبول هذا القرار يزود الولايات المتحدة بقدرات ما فوق وطنية لترهيب الدول غير المطيعة

## مزيد من الهواجس

ماذا عن خرق الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول 2001 لمنظومة  
سويقت العالمية ولم يتجرأ أحد على مساءلتها

كيف تطلب الولايات من العرب عدم مقاطعة إسرائيل وفي الوقت  
ذاتها تقاطع عن غير وجه حق سورية بهذه الطريقة غير  
المسبوقة

- معاقبة مصرف واحتمال نجاح تكبيله يعني تشكيكاً في  
مصداقية التعامل مع النظام المصرفي عموماً لأنه لا يوجد  
مصرف بعيد عن مثل هذه القرارات الظالمة!

## مزيد من الهواجس

لا يعني الاستمرار بهذه العقوبات سوى استمرار رفض تقديم أي دليل ورفض الدعوات السورية للحوار والتحقق المباشر من أن المصرف كان وما يزال عبر العقود مشهوداً له بنظافة التعامل

لا يمكن لاستمرار هذه العقوبات إلا تشجيع التحويلات بالبنكوت خارج النظام المصرفي وهي طرق تحاول سورية ومختلف الدول التخلص منها لما تشكله من آثار سلبية على خطط التنمية

في ظل كل ما ذكرناه عن جهود الحكومة والإنجازات التي يقوم بها المصرف التجاري السوري منذ سنوات نعتقد بأن المطلوب منطقياً هو مزيد من الدعم وليس مزيداً من العقوبات والضغط



تقع مسؤولية وقف هذا النوع من  
العقوبات على كل من:

---

الأكاديميين في الحوار البناء حولها  
المواطنين ورجال الأعمال السوريين  
المصارف  
صندوق النقد الدولي  
مختلف دول العالم عموماً



شكراً

[www.cbs-bank.com](http://www.cbs-bank.com)